د. مسعود أحمد اغبارية*

الاقتصاد الاسرائيلي بعد "حرب ٢٠٠٦"، مصادر القوة والضعف

مقدمة

عندما خاطب الجمهور الاسرائيلي كل من شمعون بيريس القائم بأعمال رئيس الوزراء في إسرائيل وإبراهام هيرشيزون وزير المالية الإسرائيلي في مؤتمر الجليل-٢٠٠٦، الذي عقد في مدينة كرمئيل في تشرين الثاني ٢٠٠٦، وكشفا ان حجم "الاستثمارات الخارجية" في إسرائيل عام ٢٠٠٦ وصل الى عشرين مليار دولار، مقابل ٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٥، حاولا بذلك خلق الانطباع أنه رغم الحرب في صيف ٢٠٠٦ على لبنان، فان اسرائيل تزداد قوة. نعتقد أنهما يقصدان بالاستثمار أموالا مستحضرة من الخارج كي تستثمر في إسرائيل بأشكال مختلفة. رد عليهما، في المؤتمر نفسه، الخبير الاقتصادي الإسرائيلي بروفسور افيشاي برافرمان، عضو الكنيست من حزب العمل، بأن تدفق الأموال وحده لا يخلق التغيير الذي نصبو لتحقيقه، بل هناك الكثير من العوامل التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار، منها توزيع الأموال وعواقب توزيعها على الساحة الاجتماعية الآخذة بالتأزم في إسرائيل. وأضاف ان النمو لم يصل الى القاعدة السكانية العريضة حيث تم قطف ثمارها بواسطة طبقة ضيقة، لم تصل الى الفقراء، ولا الطبقة الوسطى، وهذا بحد ذاته "فساد أخلاقي".[١] وحدد تقرير مركز ادفا ان ما يسمى النجاح الاقتصادي في إسرائيل على اثر الحرب سوف يزيد من الفجوة الاجتماعية في إسرائيل لأنه يعود بالمنفعة فقط على خمس السكان في إسرائيل من ذوي الدخل العالي.[٢] وصفت إحدى الصحف الاسرائيلية دولة اسرائيل في نهاية سنة ٢٠٠٦ بأنها "دولة العبيد" لأن اكثر من ٥٠٪ من العاملين بالأجرة

* باحث فلسطيني محاضر في كلية بيت بيرل.

في إسرائيل لا يصل دخلهم الحد الادنى القانوني.[٣]

تعود اهمية مناقشة هذا الموضوع الى وجود أهمية خاصة لتداعيات الاستثمارات الخارجية الكثيرة ومن ابرزها تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي وبالتالي الاستقرار السياسي. يقول رئيس بنك اسرائيل، بروفسور فيشر، ان عامل الاستقرار في الاقتصاد الإسرائيلي يلعبه المستثمرون من خارج إسرائيل.[٤] ان من الدلائل على عدم وجود استقرار سياسي في إسرائيل هو أن معدل عمر حكومات إسرائيل لا يزيد عن سنتين، وبلغ منذ ١٩٩٦ معدل بقاء كل وزير ١٦ شهرا. يدور المقال في فلك الاقتصاد السياسي الدولي الذي يساعد على فهم تأثير عوامل اقتصادية عالمية على عمل الأطر السياسية وتطوراتها على الساحة الاسرائيلية. بالتحديد، يستعرض المقال، استنادا على معلومات نشرت في إسرائيل، طرق تدفق الأموال الخارجية وتداعياتها على الساحة الاقتصادية والسياسية، وسنتطرق بإسهاب الى طرق مميزة نادرا ما يتم التطرق إليها.

"الاستثمارات" في إسرائيل متنوعة

مع ان المعلومات حول حجم وطبيعة الأموال المستثمرة في إسرائيل ليست متوفرة لأسباب مختلفة من بينها ان كشف الأمر قد يعطل استمراره او حتى بقاءه، إلا ان ما ينشر في اسرائيل من وقت لآخر يمكننا من تحديد أهم مصادر الأموال التي تستثمر فيها او ترسل إليها:١) أموال التعويضات التي التزمت ألمانيا بدفعها لليهود كونهم من ضحايا النازية قبل وخلال الحرب العالمية الثانية،٢) أموال إيديولوجية يتبرع بها مؤيدو اسرائيل واغلبهم من اليهود الصهاينة، ٣) أموال يتبرع بها أميركيون لمؤسسات إسرائيلية هربا من دفعها لسلطات الضرائب الأميركية، حيث يعتبر هذا التبرع مصروفا معترفا به من قبل سلطات الضرائب الأميركية، ٤)أموال التبرعات التي يدفعها مؤيدو اسرائيل على اثر الاستغاثة بهم ٥) أموال غير مشروعة سواء كان نتيجة تبييض الأموال او التجارة بالسموم ٦) أموال تأتي من الصادرات العادية الاسرائيلية، ٧) أموال تأتي نتيجة استثمارات عادية وفق قوانين السوق وهي منوطة بالأساس بالوضع الأمني.٨)أموال مساعدات رسمية تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل والتي تبلغ سنويا أكثر من ٣ مليار دولار، ٩)أموال تأتي من تجارة السلاح ١٠) أموال تأتي من تجارة الحجارة الكريمة حيث تعمل شركات إسرائيلية ويهودية في أفريقيا وفي روسيا، مثل شركة دبير للحجارة الكريمة١١) أموال مقابل خدمة مسنين يهود تأتي بهم اسرائيل في السنوات الأخيرة مع أموالهم، او يقوم الراعون بإرسال أموال مقابل تلقي آبائهم الخدمات في بيوت المسنين الآخذه في الانتشار في اسرائيل، ١٢) أموال تأتي من إسرائيليين يعملون في الخارج الى ذويهم، ويبلغ عدد الاسرائيليين خارج إسرائيل ٦٠٠ ألف إسرائيلي١٣ ٥) أموال من "مشاريع مشتركة" فلسطينية إسرائيلية بتمويل دولي، تحظى إسرائيل بحصة الأسد، من أغلبيتها المطلقة، وتقدر هذه الأموال بمئات الملايين من الدولارات. ١٤) أموال تأتي نتيجة إصدار سندات قروض على الساحة الأميركية حيث وصلت عام٢٠٠٦ الى٢ مليار دولار،١٥) أموال نتيجة الاتفاقيات الاقتصادية بين مصر والأردن وأميركا مثل اتفاق الكويز، الذي تم توقيعه في كانون الأول ٢٠٠٤ ويعتبر أهم "اختراق اقتصادي منذ توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في العام ١٩٧٩."[٦]

"استثمارات" ايديولوجية

هي استثمارات تتجسد في دفع أموال غالبا ما يقوم بها يهود صهاينة لخدمة اسرائيل تأييدا لوجودها ورغبة في تقدمها ورفع مستوى المعيشة فيها لتكون مكانا مريحا لليهود القاطنين بها، ومكانا جذابا ليهود العالم من اجل الهجرة إليها. بدأت هذه الأموال تتدفق حتى في السنوات التي سبقت إقامة اسرائيل، حيث اعتمدت عليها المنظمات الصهيونية المختلفة في حربها من أجل السيطرة على الأراضي العربية وإقامة المستوطنات وزيادة تمكين المجتمع

في مطعم خاص بالمحتاجين في إسرائيل.

ذكرت صحيفة معاريف ان أعمال النصب في إسرائيل زادت في النصف الأول من سنة ٢٠٠٦ بنسبة ٢٥٪ عما كانت عليه في الفترة نفسها عام ٢٠٠٥. وعلى مستوى العلاقات الدولية تحقق إسرائيل "مكاسب" كبيرة نتيجة التزييف والسرقات.

اليهودي على حساب العرب الفلسطينيين، وعادة ما يتم التبرع لمؤسسات صهيونية مثل الكيرن كييمت، والمنظمة الصهيونية، والوكالة اليهودية. وتزداد هذه الأموال تدفقا على إسرائيل ساعات في الازمات، وتنقسم بالأساس الى نوعين أساسيين: استثمارات تبرع عبر الوكالات العامة التي أقيمت منذ بداية القرن العشرين، لدعم الدولة كمؤسسة وشعب وقد تأتي بأشكال مختلفة. وهي بحد ذاتها تنقسم الى نوعين، تبرعات عادية، وتبرعات استغاثة او ما نود تسميتها هنا بأموال الطنبان. واستثمارات عينية لمجموعة من المشاريع السياسية من بينها تأييد مرشحين لمناصب رسمية يتنافسون في انتخابات عامة وذلك من أجل خلق علاقات مستقبلية. وغالبا من يدعم القسم الثاني، الفساد السياسي المتفشي في إسرائيل في السنوات الأخيرة والذي بلغ قمته حين قام العديد من القادة البارزين في إسرائيل بتقبل الرشاوى المالية من "مستثمرين" من خارج البلاد كما حدث مع ايهود اولمرت، رئيس وزراء اسرائيل. وقد يكون لهذه الاستثمارات ضلع كبير في خلق أزمة قيادات سياسية.

وبخصوص أموال الطنبان فهي أموال موسمية تتدفق على اسرائيل كي تخرجها من مأزق بعد توجيه استغاثة من قبل زعماء اسرائيل الى يهود العالم او المناصرين لإسرائيل، مؤكدين ان وضع اسرائيل في مأزق وهي بحاجة لدعم مالي كي تحافظ على استمرار بقائها. وغالبا من يتوقف نجاح المهمة على حاملها، أي الشخص الذي يتبوأ القيام بها. فكلما زادت أسهمه وعمقت شرعيته في القيادة الصهيونية وعرف عنه عالميا، كلما زادت إمكانيات النجاح. فعلى سبيل المثال، بعثت اسرائيل على اثر حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان، والخسائر الجسيمة التي لحقت بها السياسي المخضرم، شمعون بيريس، نائب رئيس الوزراء، وزئيف بيلسكي، رئيس الوكالة اليهودية ليحصلا، وفق ما ذكراه، على أموال طائلة بلغت عدة بلايين من الشواكل.

من اجل الحصول على أموال يجندون جمعيات يهودية في أوروبا وفي أميركا وفي كندا وعادة ما تكون منظمة ونشيطة وعندها القدرات المادية لاستخدام العديد من الطرق لزيادة الإقناع، من بينها دعم كل يهودي ماديا اينما وجد حتى يقيم مصلحة مادية، يعمل ويتطور، وبعد ذلك يتقدمون بطلب المساعدة منه. فقد نشر انه يوجد في الولايات المتحدة ٢٤ منظمة يهودية بين المنظمات الناجحة في تجنيد الأموال. وتصل نسبتها من بين التنظيمات المجندة للأموال في أميركا ٥٪ بينما تبلغ نسبة اليهود في أميركا ٢٪ من عدد السكان. على سبيل المثال بلغ حجم الأموال التي جمعت بواسطة أربعة تنظيمات يهودية في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥ حوالي ٧٥٨ مليون دولار.[٧]

أموال غير قانونية

نقصد بأموال غير قانونية بالتحديد أموال سموم، سرقات ونصب يقوم بها يهود وغير يهود في مختلف أنحاء العالم ويأتون بها الى اسرائيل، وأموال صفقات تقوم بها شركات إسرائيلية مقابل رشاوى لها شرعية في قانون الضرائب في إسرائيل تحت عنوان "كيدوم مخيروت" أي دعم المبيعات. كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن زيادة في وصول أموال غير قانونية من بينها عائدات التجارة بالمخدرات وأموال للتبييض، الى اسرائيل. وربما يكون هذا هو السبب وراء منع إزالة دولة اسرائيل من القائمة السوداء التي أقرت في حزيران ٢٠٠٠ حول الدول التي تسمح بتبييض الأموال غير القانونية رغم قيام إسرائيل بسن قانون لمنع تبييض المال عام ٢٠٠٠. فقد سن القانون استجابة لتحذيرات متكررة من عدة دول من بينها الولايات المتحدة الأميركية.

ويبدو ان وجود ثغرات في القانون مثل إعفاء مليون شيكل لكل

في الوقت نفسه، انشغل إسرائيليون في تهريب المجوهرات. فقد كشف النقاب ان "خيرة جنودها، وطياريها" يعملون في تهريب المجوهرات والأشياء الثمينة من خارج اسرائيل إليها. فقد تم إلقاء القبض على طيار حربي إسرائيلي في مطار اللد بعد ان قام بتهريب مجوهرات بمبالغ عالية جدا. وقال حين اعتقاله ان قام في الأسابيع الأخيرة بتهريب خمس حقائب مليئة بالمجوهرات الى إسرائيل.

مهاجر الى البلاد (٢٢٠ ألف دولار أميركي) وربما عدم تطبيقه على ساحة الواقع، قد افقده تأثيره ولم يمنع الظاهرة. فحين صدوره تحفظ منه العديد من أعضاء الكنيست، وشكك البعض الآخر في جدية إقراره.[٨] أي يهودي من اسرائيل يستطيع ان يكون مهاجرا، بعد ان يهاجر من اسرائيل، ويتخلى عن الجنسية الاسرائيلية، ثم يقرر العودة إليها.[٩] وقد يبتكرون حلولا آخرى. فقد نشر قبل عدة سنوات ان حلولا "أصلية" قد وجدت عندما وصل الى إسرائيل رئيس وزراء لأوكرانيا، وهو يهودي، وفي جعبته ٢٥ مليون دولار من خزينة الدولة. رفضت اسرائيل تسليمه لأوكرانيا لمحاكمته بالفساد، خيانة المنصب، والاختلاس. ونشرت الصحف الاسرائيلية ان أغنياء من روسيا يأتون بأموالهم لتبييضها ولاستثمارها هنا او في الغرب من بينهم رجل الأعمال الروسي فلاديمير غوسنينسكي، حيث نشر عنه انه قام بتبييض مئات ملايين الدولارات.[١٠]

ذكرت صحيفة معاريف ان أعمال النصب في إسرائيل زادت في النصف الأول من سنة ٢٠٠٦ بنسبة ٢٥٪ عما كانت عليه في الفترة نفسها عام ٢٠٠٥[١١]، وعلى مستوى العلاقات الدولية تحقق إسرائيل "مكاسب" كبيرة نتيجة التزييف والسرقات. مع تزايد الازمة الاقتصادية العالمية وازدياد التنافس بين الدول الصناعية، وتضعضع وضع الولايات المتحدة وخاصة على اثر زيادة التنافس ونقص في نسبة الأرباح، بدأت شركات أميركية مهمة عام ٢٠٠٦ وضع سياسات حاسمة لمنع السرقات والاتجار في صناعاتها بدون إذن مسبق ودون الحصول على حصتها من التجارة، او ما يعرف في القانون بحقوق الطبع. وأكثر ما يقلقها هو الكميات الهائلة التي يسرقها اسرائيليون في هذا المجال. وصف السفير الأمريكي في اسرائيل هذه الظاهرة حين طلب من السلطات الاسرائيلية منعها، بأنها "أعظم جريمة إنسانية، تشبه الإرهاب، وتبييض الأموال والتجارة بالمخدرات".[١٢]

وحول نشاطات غير قانونية لإسرائيليين على الساحة الأميركية، طلبت الحكومة الأميركية من حكومة اسرائيل تسليم كوبي اليكسندر، مؤسس شركة كومبرس، الى العدالة الأميركية بتهمه تهريب ١٣٨ مليون دولار من الولايات المتحدة الى إسرائيل، بالإضافة الى اتهامه بالفساد وتبييض الأموال.[١٣] وتم اعتقاله في دولة ناميبيا في أفريقيا حين كان هاربا من القضاء ومن المتوقع ان يتم تسليمه الى القضاء الأميركي وإدانته بعد موافقة اثنين من رفاقه في العمل ليكونا شاهدا دولة. حيث يواجه تهمة خدعة ونصب في السوق المالي الأميركي على مدى عشر سنوات تقدر حصيلتها بمئات الملايين من الدولارات. وقدم أحد مساعديه الكبار في الشركة شهادة للسلطات الأميركية أكد فيها ان ما قام به اليكسندر كان تصرفا عاديا في الشركة."[١٤] وتعتبر التهم الموجهة لهم من أصعب التهم التي يمكن توجيهها للمتعاملين في السوق المالي الأميركي، الوول ستريت. وكشف النقاب مؤخرا أيضا عن جرائم قامت بها ٨٠ شركة من بينها الشركة الإسرائيلية مركوري التي تم بيعها للشركة الأميركية HP في نهاية تموز ٢٠٠٦ بمبلغ ٤,٥ مليار دولار نقداً، والشركة الإسرائيلية أم. سيستمس التي تم بيعها لشركة SunDisk بمبلغ ١,٥٥ مليار دولار بتبادل الأسهم.

المخدرات وتهريب المجوهرات

يبدو ان التجارة بالمخدرات ما زالت تشغل الكثير من الاسرائيليين، وما زالت تدر أموالا طائلة في الاقتصاد الإسرائيلي، لدرجة ان صحيفة يديعوت احرونوت كتبت في تشرين الاول ٢٠٠٦ على اثر اعتقال مهربة إسرائيلية للكوكائين الى الأرجنتين

وما يجعل السلاح الإسرائيلي ذا ميزة، وفق استراتيجيات التسويق التي يقومون بها في العالم أجمع، انه سلاح مجرب وخاصة على الساحة الفلسطينية والساحة اللبنانية. وهناك تقارير مختلفة تشير الى قيام الجيش الإسرائيلي بتجريب أسلحة جديدة على الفلسطينيين.

في مطار بوينس ايريس تبلغ من العمر ٦٠ سنة بعد ان تم اعتقال أخرى قبل ثلاث سنوات بالتهمة نفسها في المطار نفسه واعتقال إسرائيلية تبلغ من العمر ٧٤ بعد ان عثر في حوزتها على كميات كبيرة من حبوب الإكستزي، ان الإسرائيليين "سيطروا على التجارة بالكوكائين والإكستزي في أوروبا وفي جنوب أميركا، ويستغلون إسرائيليين في ضيق حتى يهربو السموم بواسطتهم."[١٥] في تقرير لوزارة الخارجية الأميركية نشر عام ٢٠٠٣ ذكر ان اسرائيل هي مركز التجارة العالمية في المخدرات (اكس تي زي). وذكر التقرير ان الجريمة المنظمة في اسرائيل، بالتنسيق مع الجريمة المنظمة الروسية، استطاعت السيطرة على سوق السموم في غرب اوروبا. وقد تم اعتقال احد الوزراء السابقين في اسرئيل عام ٢٠٠٤ وفي حوزته حقيبة مليئة بمثل هذه السموم، وتعتقد الإدارة الأميركية ان اسرئيل مرتبطة مع مراكز انتاج السموم في هولندا. وذكر التقرير الأميركي ان "منظمات توزيع السموم في اسرائيل تلعب دورا مركزيا في توزيع السموم في الولايات المتحدة الأميركية، وتستعمل وسائل المواصلات المختلفة من اجل تحقيق هذا.[١٦]

في الوقت نفسه، انشغل إسرائيليون في تهريب المجوهرات. فقد كشف النقاب ان "خيرة جنودها، وطياريها" يعملون في تهريب المجوهرات والأشياء الثمينة من خارج اسرائيل إليها. فقد تم إلقاء القبض على طيار حربي إسرائيلي في مطار اللد بعد ان قام بتهريب مجوهرات بمبالغ عالية جدا. وقال حين اعتقاله ان قام في الأسابيع الأخيرة بتهريب خمس حقائب مليئة بالمجوهرات الى إسرائيل. وأثار الدهشة حين سأله المحققون عن مهنته فقال انه طيار لطائرة حربية في الاحتياط. وتبين بعد ذلك ان درجته في سلاح الطيران الإسرائيلي هو راف سيرن (عقيد). وذكر لمحققيه انه يعمل مهربا لشركات لبيع المجوهرات "روسيا غاليري" في مركز الدولة في تل ابيب. وخلال وجود قوات الشرطة في المكان لتفتيشه قدم إليه مهربان آخران للمجوهرات والأشياء الثمينة تم القبض عليهما.[١٧]

تجارة السلاح

لا نعرف بالضبط حجم الاستثمارات الأجنبية بالسلاح في إسرائيل، ولكن هناك استثمارات أميركية أعلن عنها في صناعات معينة في إسرائيل من بينها صناعة صاروخ "حيتس"، المضاد للصواريخ حيث تستثمر أميركا في صناعته مئات الملايين من الدولارات. ويبدو وجود زيادة في حجم مبيعات أسلحتها في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ لتصل ١,٣ مليار دولار بينما وصلت في الفترة نفسها عام ٢٠٠٥ ١,١ مليار دولار.[١٨] وتبرز أهمية الموضوع لكون الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد حربي، يرتكز على الصناعات العسكرية، وخدمات الأمن المختلفة تشغل مئات الآلاف من الاسرائيليين في مؤسسات الأمن، وهناك أربع شركات إسرائيلية من اكبر ١٠٠ مؤسسة صناعية في العالم بلغ دخلها السنوي مجتمعة ٤،٦٣٥,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥ مقسمة وفق ما يلي: "الصناعات الجوية"، ٢,٣٤١ مليار دولار، "البيت معراخوت"، ١,٠٧٠ مليار دولار، "رفائيل"، ٨٤٥,٧ مليون

استمرار الانتفاضة الفلسطينية عامة والحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦ خاصة وتداعياتهما شكلت عوامل مهمة دفعت إسرائيليين لترك البلاد مع أموالهم. بعد شهر من بداية الحرب خسرت اسرائيل، وفق تقديرات أولية اكثر من ٤٠ مليار شيكل.

دولار، "الصناعات العسكرية"، ٣٧٩ مليون دولار.[١٩]

وما يجعل السلاح الإسرائيلي ذا ميزة، وفق استراتيجيات التسويق التي يقومون بها في العالم أجمع، انه سلاح مجرب وخاصة على الساحة الفلسطينية والساحة اللبنانية. وهناك تقارير مختلفة تشير الى قيام الجيش الإسرائيلي بتجريب أسلحة جديدة على الفلسطينيين. فقد أعلن ان اسرائيل استخدمت أسلحة جديدة سامة وإشعاعية لأول مرة في قطاع غزة عام ٢٠٠٦ أدت الى تقطيع الشهداء وحرقهم كاملاً بحيث يصعب تحديد هويتهم.[٢٠] ووفق منظمة أطباء من اجل حقوق الانسان في اسرائيل، استخدم هذا السلاح في حزيران وتموز ٢٠٠٦ في قطاع غزة ما أدى الى قتل ١٠٠ فلسطيني وتشويه اكثر من ٢٠٠ فلسطيني آخر.[٢١] وحدثت تجارب لأسلحة في حرب صيف ٢٠٠٦ في لبنان.[٢٢]

عقبات تواجه تسويق السلاح الإسرائيلي

١) تدمير الفلسطينيين واللبنانيين لدبابات الميركفاة المتطورة الاسرائيلية بأعداد كبيرة خلال الانتفاضة في غزة وفي جنوب لبنان، صيف ٢٠٠٦، يضعف قدرتها التسويقية، وربما اضعف الاعتماد على القوات المدرعة في الحروب في العصر الحديث، الأمر الذي سيترجم على ساحة الواقع بانخفاض بيعها في أسواق الأسلحة العالمية وهي تعتبر ركنا مهماً في الصادرات العسكرية الاسرائيلية.

٢) كذلك نشرت الصحف ان تجارة السلاح الاسرائيلية تواجه عقبات جدية على اثر كشف الأساليب التي تنتهجها اسرائيل بتسويق أسلحتها، منها دفع الرشاوى بشكل قانوني من الجانب الإسرائيلي، حيث يعترف بها رسميا في إسرائيل على أنها "مصاريف لتشجيع التسويق". نشرت الصحافة العبرية فضيحة بيع صواريخ باراك الاسرائيلية الى الهند ودفع رشوة لوزير الدفاع الهندي الأسبق وآخرين من اجل شراء الأسلحة من اسرائيل، رغم معارضة أخصائيين في الجيش الهندي.[٢٣] وذكرت الصحف خطورة ان يتسبب كشف الرشاوى مع الهند بالغاء مبيعات أسلحة بكميات كبيرة من اسرائيل للهند، احدى الدول الكبيرة المستوردة للأسلحة الاسرائيلية في العالم، ولدول أخرى.[٢٤] واذا كان هناك من يحاول منع هذه التصرفات، يلاقي معارضة شديدة، فقد أثار إعلان المستشار القضائي للحكومة إن اسرائيل سوف تنضم الى معاهدة دولية ضد الفساد، معارضة المؤسسة الأمنية في اسرائيل، لان اسرائيل "سوف تخسر مئات ملايين الدولارات من صفقات تقوم بها الصناعات العسكرية."[٢٥] واستمر الخلاف، واستطاعت وزارة الدفاع تأخير توقيع اسرائيل على هذه المعاهدة التي انضمت إليها ١٣٠ دولة في العالم. وكشف ممثلو وزارة الخارجية الاسرائيلية، ان موقف وزارة الدفاع ينبع من رغبتها الاستمرار في تمرير الكثير من الصفقات "الوهمية" التي تقوم بها وزارة الدفاع وتحصل مقابلها على أموال طائلة.

التجارة مع روسيا والحجارة الكريمة

تدأب اسرائيل منذ عشرات السنين على تصنيع ومعالجة الحجارة الكريمة وتصديرها للاسواق الغربية واليابانية على وجه الخصوص بأرباح تبلغ بلايين الدولارات. وتستورد المواد الخام

طائرة إسرائيلية بلا طيار.

من افريقيا ومن روسيا. ومع تطور روسيا، وزيادة انفتاحها على العالم، تزايد حجم التبادل التجاري مع إسرائيل، وخاصة انه يسكن في إسرائيل اليوم اكثر من مليون وربع من الناطقين باللغة الروسية نصف مليون منهم من غير اليهود. بلغت الواردات الاسرائيلية من روسيا ١،٤٧٣ مليون دولار عام ٢٠٠٦ بعد ان كانت ١،١٩١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ تركزت في المواد الخام من الحجارة الكريمة ومواد خام أخرى.

مسنون يهود من فلوريدا

هناك العديد من المؤسسات في اسرائيل تعمل على خدمة مسنين يهود من خارج البلاد عامة ومن أميركا خاصة حين يأتون بهم الى البلاد ويستفيدون من ثرواتهم، او من الدفعات الشهرية التي تصلهم من عائلاتهم القاطنة خارج البلاد لتصبح مهنة يعتاش من ورائها آلاف الناس في إسرائيل. وقد ازدادت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة بعد انخفاض حجم المهاجرين العاديين الى اسرائيل، ومع ارتفاع نسبة غير اليهود من بين المهاجرين. قال احد المطلعين على شؤون الهجرة اليهودية في مؤتمر عقد بجامعة بار ايلان، بحضور كاتب هذه السطور، "يعدونهم بمكان قبر في الأرض المقدسة بدون مقابل وقسم يرى بذلك فرصة سانحة."[٢٦]

أموال تخرج من اسرائيل

يعتمد حجم الأموال الخارجة من اسرائيل على الوضع الأمني. فكلما زاد الوضع الأمني تأزما، هجرها إسرائيليون مع أموالهم ليفتشوا عن أماكن اكثر أمانا في العالم. على سبيل المثال، هاجر عام ٢٠٠٦ مجموعة من الاسرائيليين تبلغ أعمارهم ما بين ٣٠–٥٠ عاماً، ذكورا وإناثا، بشكل منفرد ليقيموا مستوطنة في كوستاريكا، بأميركا الوسطى، ليجدوا، وفق كلامهم، "سعادة مقابل التعاسة التي عاشوها في إسرائيل."[٢٧] وقسم آخر يستثمرون أموالهم في دول شرق أوروبا لأنهم لا يجدون سوقا مربحة في إسرائيل، او يحاولون الحصول على جنسيات تلك الدول، وخاصة تلك التي انضمت للإتحاد الأوروبي.[٢٨] يقول افيغدور ليبرمان، وزير الأخطار الاستراتيجية: "عدد الاسرائيليين المتقدمين للحصول على جوازات سفر، جنسيات شرق أوروبية، هو رقم مذهل...في الماضي كان اليهود في العالم يطلبون الحصول على جواز السفر الإسرائيلي، ويحفظون أموالهم في اسرائيل. أما اليوم فيطالبون بجوازات سفر خارجية ويدخرون أموالهم في الخارج".[٢٩]

استمرار الانتفاضة الفلسطينية عامة والحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦ خاصة وتداعياتهما شكلت عوامل مهمة دفعت إسرائيليين لترك البلاد مع أموالهم. بعد شهر من بداية الحرب خسرت اسرائيل، وفق تقديرات أولية اكثر من ٤٠ مليار شيكل. وكشف وزير المالية الاسرائيلية في مؤتمر الجليل–٢٠٠٦ في تشرين الثاني ٢٠٠٦ في مدينة كرمئيل ان تكاليف الحرب على لبنان بلغت من الجانب الإسرائيلي ١٣ مليار دولار. وفي تحليلها للاقتصاد الإسرائيلي على اثر الحرب أقرت شركة S&P أن اقتصاد اسرائيل يواجه "انهيارا جديا" على اثر الحرب السادسة ضد حزب الله. وأكدت الشركة ان ما يواجهه الاقتصاد هو القروض العالية التي حصلت عليها اسرائيل وهي مكلفة بدفع مبالغ طائلة من الفوائد.[٣٠] وتوقع د. يعقوب شاينين، المدير العام لشركة "موديليم" الاقتصادية، ان تؤدي الحرب الى انخفاض النمو في اسرائيل عام ٢٠٠٦ بنسبة ٢,٥٪ – ٣٪.[٣١] فبعد شهرين من انتهاء حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان قام المواطنون في إسرائيل بسحب مبلغ ٢ مليار شيكل جديد من برامج الائتمانات، التوفير. وأعلن في إسرائيل ان موظفين جددا في البنك المركزي الإسرائيلي لا يجددون تعاقدهم السنوي ويفتشون عن عمل خارج البلاد.[٣٢]، ولم تر شركة دل DEL الأميركية الشهيرة عدم اقامة مركز أبحاث في اسرائيل لأن البيئة الاسرائيلية غير صالحة للاستثمارات الاقتصادية العادية.[٣٣]

تلخيص

بالرغم من نشر معلومات في وسائل الإعلام الاسرائيلية عن ارتفاع في حجم "الاستثمارات" المالية الأجنبية في إسرائيل في عام ٢٠٠٦، إلا ان هذا لا يشير الى زيادة في قوة الاقتصاد الإسرائيلي والذي غالبا ما يؤدي الى زيادة في الاستقرار الاقتصادي وبالتالي السياسي، وإن افترضنا انها استثمارات

عادية فان الأمر الأهم هو في كيفية توزيعها وكيفية استثمارها. بالإضافة الى هذا، فإن مصادر قسم من تلك "الاستثمارات" موضع تساؤل من الناحية القانونية. لإكتمال الصورة، علينا الاخذ بعين الاعتبار ان هناك مؤشرات عن وجود هجرة أموال من اسرائيل الى الكثير من دول العالم .

مراجع

وسائل إعلام: صحف وتلفزة وراديو

معاريف،

يديعوت احرونوت،

هارتس

مواقع على الانترنيت:

www.nrg.co.il موقع صحيفة معاريف

www.ynet.co.il موقع صحيفة يديعوت احرونوت

www.haaretz.co.il موقع صحيفة هارتس

الهوامش

١ يديعوت احرونوت، ١٢ كانون الثاني، ٢٠٠٧

٢ هارتس، ٢٠ كانون الأول، ٢٠٠٦

٣ ذكر هذا الوصف في إحدى الصحف العبرية الكبيرة، برنامج عرض الصحافة العبرية، راديو اسرائيل ريشت بيت، الساعة ٥-٦ صباحا، ١٠ كانون الأول، ٢٠٠٦. انظر من اجل تفاصيل، هارتس ١٩ كانون الأول، ٢٠٠٦.

٤ معاريف، ١٦ تموز، ٢٠٠٦.

٥ التوزيع: ٦٠٪ الولايات المتحدة، ٢٥٪ الاتحاد الأوروبي، ١٥٪ باقي أنحاء العالم قسم كبير منهم في هونغ كونغ، روسيا، أفريقيا. والأرجنتين.

٦ راجع د. محمود محارب، "إسرائيل: القضية الفلسطينية والعلاقات الخارجية"، تقرير مدار الاستراتيجي، ٢٠٠٥، "مدار" المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، رام الله، فلسطين، ص ٥٣

٧ يديعوت احرونوت، ٢٦ تشرين الثاني، ٢٠٠٦

٨ عضو الكنيست طلب الصانع، هو الذي سأل في جلسة الكنيست لمناقشة تعديل قانون منع تبييض الاموال، ٢٠٠٢ رقم ٣٠٨٤. في حديث مع الاستاذ كايد، المساعد البرلماني، لعضو الكنيست طلب الصانع، في ١٢ شباط، ٢٠٠٧، حدد ان اسرائيل ما زالت على القائمة السوداء.

٩ هناك رأي يستند على الواقع وخاصة على أثر حصول سياسيين اسرائيليين على مبالغ طائلة من الخارج دون الاعلان عنها، ان القانون قد سن لأغراض رسمية فقط وليس للتطبيق.

١٠ في تقرير صحافي في راديو اسرائيل، ريشت بيت، ١٦ تشرين الأول، ٢٠٠٦ الساعة ٦:٢١ صباحا في التوقيت المحلي، تم إبراز ان "كثيرا من أغنياء روسيا يأتون بأموالهم الى اسرائيل ويستثمرونها في طرق عدة من بينها شراء عقارات وهدايا ثمينة."

١١ معاريف، ٣ تموز، ٢٠٠٦.

١٢ هارتس، ٧ ايلول، ٢٠٠٦ القسم الاقتصادي، ذي ميركر ص ٢١.

١٣ معاريف، ١١ آب، ٢٠٠٦ القسم الاقتصادي، ص ٣. تفاصيل اضافية انظر معاريف ٢٩ ايلول، ٢٠٠٦.

١٤ يديعوت احرونوت، ٢٥ تشرين اول، ٢٠٠٦ ص ٢٤.

١٥ يديعوت احرونوت، ٢٥ تشرين اول، ٢٠٠٦

١٦ هارتس، ٦ نيسان، ٢٠٠٣

١٧ معاريف، ٢٦ تشرين الاول، ٢٠٠٦.

١٨ يديعوت احرونوت، ١٠ اب، ٢٠٠٦، القسم الاقتصادي ص٥

١٩ معاريف، القسم الاقتصادي، ٤ تموز، ٢٠٠٦

٢٠ فصل المقال، ١٤ تموز، ٢٠٠٦

٢١ قناة الجزيرة ، ١٣ تشرين الاول، ٢٠٠٦

٢٢ يديعوت احرونوت، ٣ ايلول، ٢٠٠٦

٢٣ تقرير في قناة ١٠، التلفزيون الإسرائيلي، ١١ تشرين الأول، ٢٠٠٦، نشرة الأخبار المسائية، الساعة ٢٠:١٥.

٢٤ يديعوت احرونوت، ١١ تشرين الأول، ٢٠٠٦

٢٥ يديعوت احرونوت، ١٥ تشرين الثاني، ٢٠٠٥.

٢٦ The International Conference entitled, "Russian-speaking Jewry in Global Perspective: Power, Politics and Community", Bar-Ilan University, Ramat Gan, Israel, 17-19 October 2006.

٢٧ التلفزيون الإسرائيلي قناة ١٠، نشرة الأخبار المسائية، ٢٠:٤٠ بتاريخ ١٠ كانون الثاني، ٢٠٠٧.

٢٨ أشارت صحيفة معاريف، ٢٩ كانون الثاني، ٢٠٠٧ ان شركات إسرائيلية كبيرة تستثمر في شرق أوروبا.

٢٩ يديعوت احرونوت، ٢٠ تشرين الأول، ٢٠٠٦

٣٠ هارتس، ١٢ أيلول، ٢٠٠٦

٣١ معاريف، ١١ آب، ٢٠٠٦ القسم الاقتصادي، ص ٢.

٣٢ يديعوت احرونوت، ١٧ تشرين الثاني، ٢٠٠٦، القسم الاقتصادي، ص ٣،

٣٣ خبر عن رفض شركة دل DEL، راجع صحيفة معاريف، ٢٩ كانون الثاني، ٢٠٠٧